الفساد وانعكاساته الاقتصادية على الدولة

د. طويل نسيمة جامعة بسكرة

ملخص:

إن الفساد ظاهرة معقدة من حيث مظاهرها وتعتبر انعكاساتها جد خطيرة على تقدم الدولة ونموها، بحيث تنتشر هذه الظاهرة وتتزايد داخل الدول المتخلفة مما يزيد من تعقد وضعيتها الاقتصادية ,حيث تحول الفساد من ظاهرة محلية إلى ظاهرة عالمية تستوجب التعاون الدولي لمواجهتها وإبداء قدر أكبر من الاهتمام بإعادة النظر في الترتيبات الحالية لمواجهتها ووضع استراتيجيات يتم تحديثها باستمرار لضمان مواجهة المشكلات الناجمة عن كل صور الفساد المعاصرة

Résumé:

La corruption est un phénomène complexe en termes de ses manifestations, ces répercussions sont très graves sur les progrès et la croissance du pays.

De sorte que la propagation de ce phénomène se développe dans les pays sous-développés, ce qui complique leurs situations économique.

La corruption passé d'un phénomène local à un phénomène mondial qui nécessite une coopération internationale pour faire face.

Et accorder une plus grande attention et reconsidérer les dispositions actuelles pour contrer les problèmes causés par toutes les formes contemporaines de la corruption.

مقدمة

تعتبر ظاهرة الفساد والفساد الإداري والمالي بصورة خاصة ظاهرة عالمية شديدة الانتشار، ذات جذور عميقة تأخذ أبعادا واسعة تتداخل فيها عوامل مختلفة يصعب التمييز بينها، وتختلف درجة شموليتها من مجتمع لآخر. إذ حظيت ظاهرة الفساد في الآونة الأخيرة باهتمام الباحثين في مختلف الاختصاصات كالاقتصاد والقانون وعلم السياسة والاجتماع، كذلك تم تعريفه وفقا لبعض المنظمات العالمية حتى أضحت ظاهرة لا يكاد يخلو مجتمع ذو نظام سياسي منها.

تزايد الاهتمام بقضية الفساد منذ النصف الثاني من الثمانينات نظرا للآثار السلبية لهذه الظاهرة على التنمية السياسية الاقتصادية والاجتماعية . وقد ظهرت العديد من الدراسات التي اتخذت من قضية الفساد موضوعا لها، قدم فيها الباحثون عرضا لصوره ومظاهره، وتحليلا لهذه الظاهرة في محاولة جادة وصادقة من جانبهم لكشف وتعرية هذه المعضلة والدعوة لمكافحتها والحد من انتشارها، خاصة وأن الفساد تحول من ظاهرة محلية إلى

www.manaraa.com

ظاهرة عالمية تستوجب التعاون الدولي لمواجهتها وإبداء قدر أكبر من الاهتمام بإعادة النظر في الترتيبات الحالية لمواجهتها . ووضع استراتيجيات يتم تحديثها باستمرار لضامن مواجهة المشكلات الناجمة عن كل صور الفساد المعاصرة. ولم تقتصر هذه الجهود على الدول المتقدمة. وإنما شملت أيضا الدول النامية التي تعاني اقتصادياتها ومجتمعاتها من تفشي هذه الظاهرة بصورة أكبر ما تعانيه الدول المتقدمة. حتى أضحى الفساد يحظى بالأولوية في قائمة اهتمام الحكومات في الدول النامية.

- **فكيف يمكن تحديد الأثار السلبية لهذه الظاهرة وخاصة على الناحية الإقتصادية للدولة ؟**

تكمن خطورة هذه الظاهرة في تعدد جوانبها وبالتالي في تعدد مستويات التأثير على تطور الدول وتقدمها وتواصل مسيرة التنمية بها ، ما جعل موضوع الفساد من المواضيع الأكثر إثارة ونقاش على المستوى الدولي وعلى مستوى الدول النامي بالتحديد .

ويرجع الاهتمام بقضايا الفساد في الدول النامية لعدة أسباب أهمها:

- الفساد واختلال الميزان الاجتماعي بسبب سياسات الإصلاح في غالبية الدول النامية.
- ظهور شريحة اجتماعية غنية في العقد المنصرم استفادت من التحولات في السياسات الداخلية للدول النامية والدول التي تمر بمرحلة التحول وانفتاح هذه الدول على العالم.
- انتشار الفساد في الأوساط السياسية وخاصة منها أصحاب المناصب السامية في تلك الدول.
- ظهور قوى داخلية تدعو إلى مكافحة الفساد وفضح قضاياه.
- ونظرا للأهمية المتزايدة لهذا الموضوع ستحاول هذه الدراسة إلقاء الضوء على إشكال وأسباب الفساد واهم آثاره الوخيمة على آداء الدولة الاقتصادية مع النمذجة في العديد من المراحل مع محاولة وضع مقترحات تساعد على الحد من تنامي هذه الظاهرة والتخفيف من انتشارها.

وللإلمام بهذه الظاهرة وتداعياتها خاصة الاقتصادية منها ستتبع المقالة التقسيم الهيكلي التالي :

مقدمة

I. **المقاربة المفاهيمية للفساد:**

II. **- تكاليف الفساد من حيث التنمية الاقتصادية والفقر**

III. **- الآثار المدمرة للفساد على الجانب الاقتصادي للدولة**

IV. **- مؤشرات قياس ظاهرة الفساد.**

www.manaraa.com

I - المقاربة المفاهيمية للفساد:

1/ تعريف الفساد:

يقتضي في معظم البحوث الأكاديمية لتحديد معنى المصطلحات المستخدمة ومضمونها حتى ينحصر المصطلح في إطاره الموضوعي، واستنادا إلى ذلك، يمكن تعريف الفساد لغة واصطلاحا[1].

- **الفساد لغة:** الفساد في معاجم اللغة هو من (فسد) ضد صلح والفساد لغة البطلان، فيقال فسد الشيء أي بطل، كما يأخذ معنى الجذب والقحط، كما في قوله تعالى: (**ظهر الفساد في البر والبحر بمكاسب أيدي الناس ليذيقهم الذي علموا لعلهم يرجعون**) (سورة الروم/ الآية 41).

أو الطغيان والتجبر كما في قوله تعالى (**للذين لا يريدون علوا في الأرض ولا فساد**) (سورة القصص/ الآية 83).

- **الفساد اصطلاحا:** هناك اتجاهات مختلفة تتفق في كون الفساد هو سوء استعمال السلطة العامة أو الوظيفة العامة للكسب الخاص، والفساد مصطلح له معان عديدة، وبدء التعامل السليم مع هذه المسألة هو تقسيمها وتحليلها إلى عناصرها الكثيرة، وفي أوسع صورة يمكن القول بأن الفساد هو سوء استخدام المنصب العام لغايات شخصية، وتتضمن قائمة الفساد على سبيل الذكر : الرشوة، الابتزاز، استقلال النفوذ، الاختلاس، الاحتيال.

يعرف البنك الدولي الفساد بأنه استغلال المنصب العام بغرض تحقيق مكاسب شخصية والمنصب العام كما عرفه القانون الدولي هو منصب ثقة يتطلب العمل بما يقتضيه الصالح العام.

2/ آليات الفساد:

أ- آلية دفع الرشوة- العمولة- إلى الموظفين في القطاع العام والخاص لتسهيل عقد رجال أعمال أو شركات.

ب-وضع اليد العام على المال العام والحصول على مواقع متقدمة للأبناء والأصهار والأقارب في الجهاز الوظيفي.

3/ مظاهر الفساد:

الفساد من حيث مظاهره يشمل أنواع عدّة أهمها[2]:

---

(1) ــ مجموعة من الباحثين، الفساد والحكم الصالح في الدول العربية، **ضمن بحوث ومناقشات الندوة الفكرية حول الفساد**، مركز دراسات الوحدة العربية، الإسكندرية، سنة 2004، ص125.

(2) ــ نادر فرجاني، "الفساد وآثاره "، **في مجلة المستقبل العربي**، العدد 256، بيروت، سنة 2000، ص18.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أ-الفساد السياسي: ويتعلق بمجمل الانحرافات المالية ومخالفات القواعد والأحكام التي تنظم عمل النسق السياسي- المؤسسات السياسية في الدولة- ومع أن هناك فارق جوهري بين المجتمعات التي تنتهج أنظمتها السياسية أساليب ديمقراطية وتوسيع المشاركة وبين الدول التي يكون فيها الحكم شموليا ديكتاتوريا، إلا أن العوامل المشتركة لانتشار الفساد في كلا النوعين من الأنظمة تتمثل في نسق الحكم الفاسد. وتتمثل مظاهر الفساد السياسي في: الحكم الشمولي الفاسد، فقدان الديمقراطية، فقدان المشاركة، فساد الحكام، وسيطرة نظام الحكم على الدولة على الاقتصاد وتفشي المحسوبية.

ب- الفساد المالي: ويتمثل في مجمل الانحرافات المالية ومخالفة القواعد والأحكام المالية التي تنظم سير العمل الإداري والمالي في الدولة ومؤسساتها ومخالفة التعليمات الخاصة بأجهزة الرقابة المالية كالجهاز المركزي للرقابة المالية المختص بفحص ومراقبة سحابات وأموال الحكومة والهيئات والمؤسسات العامة والشركات.

ويمكن ملاحظة مظاهر الفساد المالي في: الرشاوى، الاختلاس ، التهرب الضريبي و المحسوبية.

جـ الفساد الإداري: ويتعلق بالانحرافات الإدارية والوظيفية أو التنظيمية وهي تلك المخالفات التي تصدر عن الموظف العام أثناء تأديته لمهام وظيفته في منظومة التشريعات والقوانين والضوابط ومنظومة القيم الفردية التي لا ترقى للإصلاح ، وسد الفراغ لتطوير التشريعات والقوانين التي تغتنم الفرصة للاستفادة من الثغرات بدل الضغط على صناع القرار والمشرعين لمراجعتها وتحديثها باستمرار.

وتتمثل مظاهر الفساد الإداري في: عدم احترام أوقات ومواعيد العمل في الحضور والانصراف، الامتناع عن العمل وعدم تحمل المسؤولية ، إفشاء أسرار الوظيفة والخروج عن ضوابط العمل الجماعي.

6-الفساد الأخلاقي: والمتمثل في الانحرافات الأخلاقية والسلوكية المتعلقة بسلوك الموظف الشخصي وتصرفاته، كالقيام بأعمال مخلة بالحياء في أماكن العمل أو أن يجمع بين الوظيفة وأعمال أخرى خارجية دون إذن إدارته، أو أن يستغل السلطة لتحقيق مآرب شخصية له على حساب المصلحة العامة أو أن يمارس المحسوبية بشكلها الاجتماعي دون النظر إلى اعتبارات الكفاءة والجدارة.

www.manaraa.com

5- أسباب نمو وتزايد ظاهرة الفساد:

أ- تمتع المسئولين الحكوميين (العموميين) بحرية واسعة في التصرف وبقليل من الخضوع للمساءلة، فهؤلاء يستغلون مناصبهم لتحقيق مكاسب شخصية ، عن طريق قبول الرشاوي من الشركات أو المواطنين نظير حصولهم على امتيازات واستثناءات.

ب- إ ن الدافع وراء سلوك المسئولين الفاسد هو الحصول على ريع مادي يساعدهم على تحقيق هذا الكسب غير القانوني وبالتالي تخطي وخرق التدخل الحكومي والقيود والقوانين التي تضعها حكومة ما، من الأمثلة على ذلك قيود التجارة (الرسوم الجمركية، حصص الاستيراد، قائمة المسموح والممنوع استيراده... الخ) والسياسات الصناعية القائمة على المحسوبية والعلاقات الشخصية مثل الإعانات ا الضريبية و قواعد تحديد سعر الصرف .

جـ- يحصل بعض المسئولين الحكوميين على رشاوى ضخمة رغم عدم وجود تدخل حكومي . مثلما يحدث في حالة الموارد الطبيعية كالبترول والغاز، وإمداداته محددة بطبيعته، وكلفة استخراجه أقل بكثير من سعره في السوق، ولما كانت الأرباح غير العادية متاحة لمن يستخرجون البترول والغاز، فمن الراجح تقديم الرشاوى للمسئولين عن منح حقوق استخراجه.

د- يتفشى الفساد في الدول المتخلفة والبلدان التي تمر بمرحلة انتقال أو تحول سريع ويرجع ذلك إلى كون الظروف مهيأة إلى تزايد الفساد فالحافز على اكتساب الدخل قوي للغاية، ويتفاقم بفعل الفقر ومرتبات الموظفين المنخفضة والمتناقصة وتزايد الأسعار.

هـ- بروز أهمية خاصة للعلاقات الشخصية في العلاقات الاجتماعية، حيث أصبح الحصول على مناصب عمل، صفقات، مشاريع يخضع لمنطق وجود العون أو الظهر، بغض النظر عن الكفاءات والخبرة.

و- احتفاظ الدولة بثروة هائلة وإضفاء المشروعية على سلطتها على مشروعات الأعمال، حتى ولو كانت خاصة، مما يعطي المسئولين الحكوميين سلطات استثنائية، وطرقا كثيرة لالتماس الرشوة، ونطاقا واسعا لنهب الثروات العامة.

يؤدي ضعف المجتمع المدني وتهميش دور مؤسساته في كثير من الدول خاصة المتخلفة إلى غياب قوة الموازنة المهمة في هذه المجتمعات، مما يساعد على تفشي ظاهرة الفساد واستمرار نموها.

ي- انخفاض المخاطر المترتبة على الانغماس في سلوك فاسد، فالعقوبة المنصوص عليها في قوانين الدول النامية خاصة ، لا تشكل رادعا عن ارتكاب الأعمال الفاسدة، ناهيك عن أن ضعف الإشراف الحكومي بعيدا عن المركز، وإضفاء الطابع الشخصي على العلاقات الاقتصادية والفضائح المالية، كل ذلك يؤدي إلى تفويض معايير السلوك الرسمي والخاص على حد سواء،

www.manaraa.com

فمن الصعب معاقبة شخص ما على سوء التصرف إذا كان هناك تصور عام بأن الأشخاص الآخرين، بما في ذلك كبار المسئولين يفعلون نفس الشيء ولا يتعرضون للمساءلة والخضوع للمحاكمة، مما يعني انتشار أوسع وفترة انتعاش أطول للفساد في تلك البلدان.

II- تكاليف الفساد من حيث التنمية الاقتصادية والفقر:

تتخذ صفقات الفساد أشكالا عديدة يمكنها أن تشوه توزيع الموارد و أداء الحكومة بطرق عديدة، ومن الواضح أن أثر الفساد على السلامة الاقتصادية لبلد ما سيتوقف على ما يمكن الحصول عليه من إنتشار الرشوة، غير أن الأبحاث المقارنة لحالات الفساد في العديد من الدول تبين و تؤكد على أن ارتفاع الفساد يضر بالنمو الاقتصادي ، وعندما يقترن الفساد بالجريمة المنظمة تخبط الأعمال التجارية المشروعة ويسوء توزيع الموارد وتتعرض المشروعية السياسية للخطر[1].

1.النمو الاقتصادي:

إن أدبيات التنمية الاقتصادية لا تتعرض بصورة أكيدة إلى علاقة السياسات الحكومية وبروز وانتشارها بظاهرة الفساد، رغم أن القصور الحكومي هو الخطوة الطبيعية التي تؤدي إلى الممارسات غير المشروعة نتيجة لاهتمام الساسة والبيروقراطيين بالمصلحة الذاتية.

وتشير الدراسات الإحصائية أن قوة المؤسسات القانونية والحكومية تؤدي إلى انخفاض مستويات الفساد ما يؤثر إيجابا على النمو الاقتصادي والمتغيرات الاقتصادية الأخرى، كما تؤكد دراسات أخرى أن كثير من الاقتصاديات القادرة على المنافسة لا مظاهر فساد كبيرة.

إن ارتفاع مؤشر الفساد يقترن بانخفاض مستويات الاستثمار التي تقاس بحصته من الناتج الداخلي الإجمالي، كما أن الدول التي يتفشى فيها الفساد تميل إلى خفض الاستثمار في رأس المال البشري بتخفيضها لتكاليف التعليم ، لأن الفساد يمكن أن يحصل في شراء الكتب والأدوات المدرسية وبناء المدارس.

كما يؤكد العديد من الباحثين تحسين مرد ودية البيروقراطية- نزاهة الإدارة وحسن أداءها - يؤدي إلى زيادة الإنتاجية وبالتالي سيؤثر إيجابا على تزايد نمو الناتج الداخلي الإجمالي.

إن تأثير الفساد على الأداء الاقتصادي للدولة يحوي العديد من الاستثناءات حيث تشير الإحصائيات أن العديد من الدول خاصة في أوروبا الشرقية والتي تشتهر بارتفاع مستويات الفساد بها، تحقق معادلات نمو اقتصادي هائلة ، مثلا تشير أخر الإحصائيات أن الاقتصاد الروماني سجل أسرع نمو في الإتحاد الأوروبي لسنة 2014 بنسبة تعادل 9 بالمئة .

---

[1] – عادل عبد اللطيف،" الفساد كظاهرة عربية وآليات ضبطها "، في **المستقبل العربي**، نوفمبر 2004، ص95.

www.manaraa.com

2-الفقر:

إن ارتفاع الفساد يؤثر مجملا على النمو الاقتصادي ، مما يعني أن الدولة الأكثر فقرا تعاني من مستويات عالية من الفساد. ودليل ذلك أن:

- الفقراء في ظل تفشي الفساد يحصلون على أدنى مستوى من الخدمات الاجتماعية. إذ كلما وزعت المنافع على أساس القدرة على الدفع. عانى الفقراء من إمكانية تقديم الرشاوى. وبالتالي حرمانهم من الحصول على التوزيع العادل للمعاشات والسكن والتعليم والصحة[1].
- في دولة يتفشى فيها الفساد. يصمم المسئولين المشاريع العامة لزيادة الدخل الناشئ عن الرشوة والحد من احتمالات ممارستها. ما يعني أن المشاريع الموجهة لخدمة الفقراء ستكون قليلة أو معدومة لأنها لا تزيد من ريع الفساد بالنسبة لهؤلاء المسئولين.
- مواجهة الفقراء لعبء ضريبي أكبر وخدمات أقل. حيث إذا عم الفساد تزداد نسبة الضرائب الإجمالية المفروضة على من لا يملكون القوة والثروة لدفع الرشوة.
- بيع الفقراء لإنتاجهم في ظروف غير مواتية. حيث أن معظم الفقراء هم من صغار المنتخبين ويعتمدون على الوسطاء لإيصال منتجاتهم إلى البيوت وبالتالي سيخضعون للاحتكار من طرف موظفين مرتشين يسعون للمكاسب الشخصية.
- الحد من نمو المؤسسات المحلية الصغيرة: ففي بعض البلدان يتمركز العديد من الفقراء في الأرياف ويعيشون على مؤسسات تجارية صغيرة ، ويعجزون عن توسيع هذه المؤسسات أو تطويرها نظرا لفساد الجهاز التنظيمي والضريبي الحكومي.

III-الآثار المدمرة للفساد على الجانب الاقتصادي للدولة:

للفساد بأنواعه أثار مدمرة تصيب بشكل مباشر النواحي الاقتصادية للدولة من أهمها: [2].

1. التهرب الجبائي من شانه أن يضعف ميزانية الدولة.
2. التهرب الجمركي من شانه أن يخل بتنافسية الشركات كما يحرم الدولة من إيرادات مهمة.
3. الاختلاس يزيد من اتساع رقعة الاقتصاد الريعي ويطرد النقود خارج دائرة الإنتاج.

---

[1] – باتريك جلين، الفساد العولمة، القاهرة، مركز الأهرام، سنة 2000، ص19.

[2] – د/طاهر مجاهد الصالحي، "اليمن وظاهرة الفساد- الآثار والتداعيات"، **في مجلة دراسات اقتصادية**، العدد 18 جانفي 2006.ص35 .

www.manaraa.com

4. تهريب الأموال يقلل من ثقة المستثمر الأجنبي، وحتى المستثمر الوطني وقد بينت التجربة الجزائرية أن بنكا خاصا حديث النشأة كلف الدولة المعنية خسائر من 12 إلى 20 مليار دولار جراء معاملات فاسدة تجاه الزبائن ما أدى إلى تهريب مبالغ ضخمة إلى الخارج.
5. تبذير المال العام يثير الاضطرابات الاجتماعية ويفتح الحوار السياسي على موضوعات تصرف النظر عن موضوعات التنمية وأولويات الإصلاح.
6. الفساد التنظيمي يحرم الشركات من كفاءات القيادة والإدارة.
7. سوء استخدام الموارد يزيد من تكاليف الإنتاج ومن التكلفة الحدية لرأسمال.
8. الفساد يعيق أكثر ما يعيق تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهي المؤسسات المعول عليها في نمو الاقتصاد المعاصر.
9. يشوه الفساد تركيبة النفقات العامة، وتخصيص الموارد البشرية ويؤدي إلى إضعاف الرقابة على القطاع العام.
10. تتأثر معدلات النمو الاقتصادي بشكل كبير بدرجات الفساد، حيث تخصص الموارد على غير أساس النمو، وإنما على أساس الريع المتوقع منها، كما يؤثر في النمو عبر تأثيره في كل من الاستثمار الحكومي والاستثمار الخاص، ففي حالة الاستثمار الحكومي يبرز الانعكاس على المبلغ الإجمالي وعلى نوعية الاستثمار، حيث تزيد حجم العمولات من تكاليف الاستثمار في قطاعات مثل البناء والأشغال العمومية.
11. كما يؤثر الفساد على الاستثمار الخاص حيث دلت دراسة ميدانية أجراها بنك التنمية العالمي أن الفساد يؤثر في سنغافورة المكسيك على مجال الاستثمار الأجنبي بما يعادل المعدل الحدي للضريبة بـ 50% من دخل هذه الشركات.
12. يدرج بعض الاقتصاديين موضوع الفساد ضمن نظرية التوزيع، كما يستخدمون نظرية الريع لتمييز أبعاد هذه الظاهرة، ومعلوم أن نظرية التوزيع هي من أهم نظريات الاقتصاد وضع أساسها ريكاردو، حيث كان مفهوم الريع مقتصرا على الأرض ثم الموارد الأولية، أما حاليا- في ظل الاقتصاديات الحالية- فيرد تحليل الريع من خلال المبالغ الضخمة للعمولات التي يتلقاها المسئولون لقاء خدمات يستغلون فيها مناصبهم الحكومية، وعلى قدر المنفعة الحدية- منفعة الوحدة الأخيرة- التي يحصل عليها الموظف الحكومي المعني بظاهرة الفساد.
13. كما يساهم الفساد في إيجاد بيئة مشجعة لاستمرار العلاقة بين الظواهر السلبية وتزكية التفاعلات المثمرة في المناخ الاستثماري مثل انتشار ظاهرة التهريب السلعي وظاهرة التقطع والاختطافات للأجانب والسطو على أراضي المستثمرين والاستحواذ على الملكية.

www.manaraa.com

14. يستطيع الفساد أيضا تعطيل سياسات التصحيح الاقتصادي وأن يعمق أزمات الدول الاقتصادية، حيث يدمر مشاريع القطاع العام حيث تتسرب مخصصات الاستثمار الحكومي التي تخصص لتطوير وتحديث البنية التحتية إلى جيوب قلة من المنتفعين الذين يستفيدون من تشوه (الإنفاق الحكومي).

IV- مؤشرات قياس ظاهرة الفساد:

إن خطورة ظاهرة الفساد تظهر من خلال تعدد تجلياته، حيث يظهر من خلال انتشار الرشوة (الفساد المالي) وتزايدها ظاهرة مرضية ظهرت على كل مستويات الدوائر الإدارية ودوائر الخدمات للدول ولعل أخطر ما في الرشوة من ميزات أنها حازت مشروعية شبه رسمية وحتى في الثقافة الشعبية حازت قدرا معتبرا من القبول العام وتكاد تصبح واحدة من ملامح البلاد النامية عموما[1].

من أوجه الفساد الأكثر تجليا التهرب الجبائي، ويعني تهرب الأفراد والمؤسسات من دفع أقساط الضريبة وعدم التصريح بالأرباح من خلال ما ينجز من نشاطات غير مصرح بها .

إلى جانب التهرب الجبائي وآثاره على الاستقرار الضريبي، هناك التهرب الجمركي، الممارس عادة من طرف كبار المسئولين في الجمارك، حيث تضع وثائق البنك الدولي مؤسسات الجمارك على رأس دوائر الفساد لما لها من انعكاسات على مستوى الأسعار و مداخيل الدولة وعلى المنافسة الشاملة – حصول المتعاملين في السوق على المزايا نفسها -.

كما يبرز التبذير في نفقات الدولة مؤشر رئيسي للفساد، حيث يمتلك مظاهر رئيسية تتصل بـ : (2).

- وضعية الاقتصاد لدى الدول التي مرت بمرحلة الاقتصاد الموجه.
- مرحلة الانتقال إلى اقتصاديات السوق ومرحلة الانفتاح ومظهر له علاقة بوضعية الاقتصاد الحر.

يخص المظهر الأول سلوك بعض كبار المسئولين في الدولة من خلال تضخيم فواتير الإنفاق العام لصالح أفراد أو طبقات معنية- الاختلاس- وقد بينت دراسة ميدانية أن في دولة أوغندا 13% من مخصصات الإنفاق الحكومي لقطاع التربية لا تصل إلى هدفها و تذهب للحسابات الخاصة لكبار مسئولي الدولة.

---

[1] – ورقةعمل حول الفساد والحكم الراشد، مكتب السياسات الإنمائية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نيويورك جويلية 1997، ص33.

[2] – باتريك جلين، مرجع سابق.

www.manaraa.com

وخلال مراحل الإصلاح الاقتصادي استفادت معظم الدول التي مرت بمرحلة انتقال من مساعدات دولية مهمة، بعضها في إطار إعادة جدولة ديون هذه الدولة ، وبعضها في إطار برامج التكييف الهيكلي لصندوق النقد الدولي ، وعلى الرغم من محدودية مبالغ هذه المساعدات بالمقارنة مع احتياجات الانتقال وإعادة تأهيل الاقتصاديات الوطنية إلا أن مبالغ مهمة منها، تكون قد هربت أو استخدمت في غير محلها.

خاتمة :

اهتمت المؤسسات الدولية وبعض الدول الكبرى بمكافحة الفساد وإقامة الحكم الصالح من بين هذه المؤسسات منظمة الشفافية الدولية وشعارها (معاملات شفافة ونزيهة) وجمعية العدالة في المجتمع المفتوح وشعارها (تعزيز دور المجتمع المدني في مكافحة الفساد) . ودعما لهذه الجهود الدولية لمكافحة الفساد أصدر الكونغرس الأمريكي العقد الدولي لمكافحة الفساد وإقامة الحكم الصالح في 5 أكتوبر 2000[1].

كما شهدت الدول العربية بروز جمعيات لمكافحة الفساد ومؤسسات مثل الجمعية العربية لمحاربة الرشوة ومؤسسات الحكومة الالكترونية. وتدور انشغالات المنظومة الدولية حول مراقبة وتضييق نطاق عمليات الفساد بتشجيع حرية الإعلام، وإشراك المجتمع المدني في مراقبة هذه الظاهرة ، التدقيق المحاسبي، إعادة التنظيم القانوني للصفقات التجارية و ترقية الانتخابات الحرة والشفافة.

كما تظافرت الجهود الدولية لإيجاد وسائل ناجعة لمكافحة تهريب وتبييض الأموال، بالإضافة إلى وضع برامج محددة للمساعدة الدولية في مجال محاربة الفساد بأنواعه وإقامة الحكم الراشد وترسيخ مبادئه .

- توصيات أساسية لمعالجة حالات الفساد:

1- تبسيط وسائل العمل، وتحديد مهل إنجاز المعاملات يعتبر أهم عامل في طريق مكافحة الفساد لأنه يضمن أمرين أساسيين يعول عليهما المواطن الأهمية الكبرى هما[2].

أ- إنجاز معاملاته بأقل نفقة ممكنة.

ب- إنجاز معاملاته بأقرب مكان ممكن وبالتالي بأسرع وقت ممكن.

2- إجراء تنقلات دورية بين الموظفين، ما يسهل ويعمل على تخفيض حالات الرشوة.

(1) – طاهر مجاهد الصالحي، مرجع سابق، ص15

(2) – د/بشير مصطفى،" الفساد وآثاره المدمرة"، في الموقع الالكتروني www.google.com، يوم 19 أكتوبر 2011، على الساعة 15، 21 سا.

www.manaraa.com

3- تشكيل لجان خاصة لوضع نظام متكامل لأداء الموظفين تقوم بإجراء تفتيش دوري بين الدوائر والوزارات وإعداد تقارير خاصة حول التجاوزات الحادثة والمعاقبة الفورية لمرتكبيها.

4- اعتماد معيار الكفاءة والخبرة لتقسيم الوظائف العامة على شاغليها مما يضمن تساوى وتكافؤ الموظفين من حيث المؤهلات والمعارف المتقاربة.

5- تحديد الرواتب للفئات العاملة على أساس الكفاءة والشهادة مع ضرورة إجراء دراسات مقارنة للرواتب في القطاعيين العام والخاص.

6- إنشاء نظام رقابي فعال ومستقل مهمته الإشراف ومتابعة الممارسات التي تتم من قبل الوزراء والموظفين العاملين في كل وزارة ومؤسسة.

7- تفعيل إدارة الخدمات بمعنى أن يصل إلى جميع الإدارات والمؤسسات العامة والبلديات أي أن تعطي إدارات الخدمات ذات العلاقة بالجمهور الأولوية الأولى, والتفعيل هنا يقتضي أن يتناول أربع قضايا أساسية هي:

أ- هيكلة هذه الإدارات وتحديد مهامها وصلاحيتها بحيث يعاد تكوينها على أسس علمية ومسلمات معروفة .

ب- العنصر البشري في هذه الإدارات بحيث أن يختار الأجدر والأنسب على قاعدة تكافؤ الفرص والمؤهلات والتنافس, والعمل على إيجاد حلول لمعالجة ظاهرة البطالة.

ج- أساليب العمل, بحيث يعاد النظر في هذه الأساليب لغرض تبسيطها وجعلها أكثر مرونة وتحديد أصول إنجاز المعاملات..

8 - العمل بمبدأ الشفافية في جميع مرافق ومؤسسات الدولية.

9- إشاعة المدركات الأخلاقية الدينية والثقافية بين عموم المواطنين ، مما يزيد من الضمير المهني ويقلل من الممارسات الفاسدة.

خلاصة القول أن ظاهرة الفساد ظاهرة معقدة من حيث مظاهرها وتعتبر انعكاساتها جد خطيرة على تقدم الدولة ونموها, بحيث تنتشر هذه الظاهرة وتتزايد داخل الدول المتخلفة مما يزيد من تعقد وضعيتها الاقتصادية ، لذلك فمكافحة الفساد لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال حلول جزئية بل ينبغي أن تكون شاملة تتناول جميع مذكرات الإدارة من بنيتها وهيكلتها إلى العنصر البشري العامل فيها إلى أساليب العمل السائدة فيها .

www.manaraa.com